تكن نفقته عليه واجبة بطريق الصلة وسواء كان
قريبا او اجنبيا اما من كتب نفقته عليه بطريق
الصلة فقد مر انها مشيعة لاجل القرابة واما
عكس كلام المولف وهو شهادة من هو في نفقة
شخص له فانها غير جايزة لانه ان ترك الشهادة
له قطع عنه النفقة وشهادة كل للاخر وان
بالمجلس يعني انه كل واحد من الشاهدين يجوز
له ان يشهد لصاحبه ولو كان ذلك في مجلس واحد
وسواء كان الحق لهما على واحد او على اثنين وهو
المشهور وهو مع اتحاد الزمن واخرى مع اختلافه
وهو اكمله مع اتحاد المشهود عليه واخرى مع
اختلافه والقافلة بعضهم لبعض في
حرابة يعني ان اهل القافلة تجوز شهادة
بعضهم لبعض في حرابة وسواء شهدوا لصاحبهم
بمال او نفس او نسب قوله بعضهم لبعض
يدل من القافلة وهذه وان كان فيها شهادة
كل للاخر كالتي قبلها الا ان هذه بينهم فيها
عدم التهمة لما ثبت بينهم وبين المحاربين
من العداوة الدينية فقبلنا الشهادة هنا
للضرورة لا المجلوبين الا عشرين كل يعني ان
المجلوبين لا تجوز شهادة بعضهم لبعض
الا ان يكثروا ويشهد منهم كالعشرين فاكثر
مما يفيد العلم فيقبل ولا تجوز شهادة بعضهم
لبعض وهل شرط العدالة في العشرين كما عند
التونسي ام لا كما عند اللخمي وما قررناه من ان

المراد

المراد ان العشرين يشهدون جميعهم لا اثنان منهم كما
به ابو الحسن كما عند التونسي في كتاب الاستحقاق
وانظر لو شهد عشرة منهم وحلف المشهود له هل يجعل
بذلك كما لا وهو ظاهر كلامهم والمجلوبون هم القوم
الذين يرسلهم السلطان ليسير تغرا وحيلة قرية
ليجتاحوها او ليغير من الاقطار او قوم ياتون من
الكفار مترافقين الى بلادنا للاسلام فيسلمون ويوا
جر بعضهم الاسترفاق او للوعد ذكر بانا تهمة على
جميع البلوية وهذا يقتضي منع شهادة طوائف
العسكر الذين قدموا مترافقين بعضهم لبعض
بل التفصيل بذلك يقتضي منع شهادة العسكر
على انها الغرباء ان لم يكونوا مترافقين وهذا
مشاهد منهم في زماننا الا ان يقال ان التهمة تضعف
مع عدم قيد التوافق وتقوى مع التوافق فالاقتضا
الثاني غير مسلم ولا من شهد له بتدبير ولغيره
بوصية يعني ان من شهد لنفسه في وصية
بتدبير وشهد لغيره بتدبير او بقليل فان شهادته
غير مقبولة للتهمة فلا تنفع له ولا لغيره وهو المشهور
والشهادة اذا بطل بعضها للتهمة بطل جميعها
واذا بطل بعضها للسنة جاز منها ما اجازته
السنة على المشهور الا في شهادة رجل وامراتين
بوصية بعتق وعال فانها ترد في العتق ولا ترد
في المال والفرق بينهما هذه في بعض صورها وردا
قبل الحوز اي والاتيان ستة لنفسه في الوصية
بشيء قليل او لتدبير فان الشهادة جايزة لهما فان لم

وشهد لغيره بقليل ج